

فلا يجوز الجمع بينهما الا في روضة الرطل وبنته لانه لا يرد بينهما اذ علم عدم حوازا الكفاية وعلة
 عدم حوازا في جمع بين الروضتين اللتين لو فرض صحما ذكرهم عند كفاية اخرى لروحه
 وقيل في الروح في كفاية لوقيل به ومنها انهما من الاوقات غير المتحصنة بغيره اي اذ
 الروضة روضتها من غير مقتضى شرعيه وبما لا يخالفه في الجملة ولام
 رعايته موقوفه المطبوعة له عليها اخرج الرموز له بقوله عن ابن جرير
رواه عنه مرفوعا لو كنت امر احد باضافة الوصف لمقولته في نسخة بتبؤونه
ان سجد لاصد من اهل البيت فظن ان لا امرت الروضة ان يسجد لروضها ان اهل بيته عليها
لغظبه بحيث لو فرض السجود لغيره في كفايتها به فغذ غايه العظم ونهاية التكرم كما
ان في وضع الروضة الاعضاء على اصن الاشياء على التراب روي الحسن بن علي بن عرفة مرفوعا
المرة اذ اصابت تحتها واصابت ظهرها واصابت فروعها والفاضة عليها فليقبل في روضها
اي اياه تحت شدة لو كنت امر احد ان يسجد لاحد فقلت للمارة ان يسجد لروضها
واخرج النجاشي المرفور بقوله عنه مرفوعا اذ اذا دعا الرجل امرته ان يرضه وصلها
بالاولى الموطوءة عليك اليمن الرطل فابت ان يجيبني من غير ما خرج بها شرعي فقلت
غضبان لغيرها لعنتها الملائكة دع عنها بالسجد الا انك بها من روضة الله تعالى
في صحيحه ارضوا في الصباح الشرعي واخرج الزبير والقاسم المرفور له بقوله عن ابن جرير
رواه عنه مرفوعا من صفة امرى الروح ان لو سأل مخيرة الفة دعا وبعثي عن غير
تجرا عن الفاعل ابراهيم مخيرة والصحح في الفاض وسكون الحقيقة الابيض انما شره الذي
لا يخالطه مالا المصالح فليست بلسانها ما ادت صفة المطلوب لغيرها فيقيد
تخصيص غير يدا شفاها بها تحفة واخرج الطبراني المرفور له بقوله عن ابن جرير
عنه مرفوعا من روضه اي واصبه على الروضة ان لا الصوم تطوعا الا ما ذم لوجوب
صحة وقدم الواجب على الفضل الا ما ذم لان المشي لاطله فاذا اذن ما كان حلت
ارضاها نفعلا من فزادة حاجت وعظمت والايصال بالبناء ولم انى على العلم اول
منها لمخالفتها للامر الشرعي ولا يخرج من بيتها التي سكنها التي انزلها به الا ما ذم
فان فعلت ارجعت منه لا ما ذم لغتها فلا تملك السماء ولا تملك الارض ولا تملك العباد
الطبايب لوقيل لعنتها الملائكة فقامه مؤلفها ورفعتها لغيره فيتم من غير فعلها
اعلم انها الصالح الحظاب ان على المرأة وصوبا ان تطوع روضها الاستحباب
منه شاة هو الا وقت ان يكون صاحبها او شاة فلا يملك من الاجتماع تحت الأارة

لحمه ولا يجب لها على الزوج كفاية شرعية في طهر الباطن ان يرضه وعليها وصفا فاذمة
 داخل البيت ما ذم لا تقف على الشكف وتختلف عليه لا قضاء بين امرته بقوله من الطبع
 ان الطعام والكنس المالكان والعسل اي الاواني والنباتات واخذت ابن جرير ولو اقبل
 ابن ابي عمير او شاة من غير ما خرج امنت بغيره لانها لا تملكه من غير ما خرج امنت
 ولين لا يجبر بالفوقية والنباتات الفاعل عليها اي على امرته فقفا فلا يلزمها بها
 انما الكرمي وقسمها الكس ان اذم الروضة من غير شرعي له اخرج ابو داود
 المرفور له بقوله عن الحكم بن عتيبة انما المهلة والكاف ابن معاوية رضي الله عنه اذ قال قلت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ارضوا روضة احدنا الواضحة عليه لغيرها قال ان ارضها
اذ ارضت وصوبها في النفقة الواجبة ورايها في رايها وكسوها اذ ارضت الغنم
واوتى حليبها واه ما رجا وزنها اربعة اجوف ولا تقرب الوصية منها عند ارضها
لانها ترض الاغصان والاشجار من ظهره وتامها بغيرها على كبره الزينة ومنها لغتها
منه وقيل ان ارضها الرضاة وترك الصلوة في رواة وخرج في العسل وفي كبره من
من البيت لكن لا يمنع من زفارة الايون كل حصة وزفارة غيرها كل عام وكذا ما يتبعها
ايها كل حصة وغيرها كل عام كما في الخلاصة والصحح ان الاظهار فاضتها ما يتبع
ولا يخرج المرادة الا في البيت عند شئونها كغيره ولا يجزئها من الامور التي
ذلك حال الفقة ابو العيث السمرقندي رحمه الله جملة من فقهه بين القول وحكيه
من المرادة على الزوج عنته ان يرضها حال كونها من وراد الشرع في حقها كغيره
عنه ولا يرضها ان يرضها ان يخرج من السرقة ما عورة فليطقت فيها السرقة الا مكان
وغيرها لذلك اتم عليها الاستغناء عنها عند تعيين الرجل به وترك الكوفة من
الرجل ان ارضها له وان عليها ما يجتهد العبد من الاحكام الشرعية كالوضوء والصلوة
والصوم وما لا بد لها منه من ابواب الفقة ان يطوا احكامها دون الرقا في ذلك
وغيره كفاية وان يطوا من اكله كانه منة الناطن ويتخير من الاجال وان
الطبايب ما يتكلم بها غيرها عليها من الافعال والآقوال وان كان يتكلمها اذ يرضها
نصية لها علة اوصالي ومنها ان من الافاق الفوقية بعض اصنافه الرجل
اولاده وما يجب عليه ففقه غير ما دون من مجموعها لا يعقل من العلم بقوله من
الاقارب والارقاء والارباب ومن احدث مرفوعا في المرفور انما ان يصنع من لغوت
فانواع هذا المذكورين الاقارب وما عطف عليهم وقول في حديثه رعاياه الذين

لحمه